Kocaeli ilahiyat Dergisi
ISSN: 2564-677X
Kocaeli Theology Journal

# SARF ÖĞRETİSİNDE KURAL DIŞI KULLANIM NEDENLERİ

# REASONS OF THE MEASUREMENT VIOLATION IN THE MORPHOLOGY.

# علل مخالفة القياس في الدرس الصرفي

**Mahmoud ABS**

Yalova Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Temel İslam Bilimleri Ana Bilim Dalı Doktora Öğrencisi
Yalova University Social Sciences İnstitute – Basic İslamic Sciences Department
e-mail: abs.mahmoud@gmail.com
orcid.org/0000-0002-2545-3466

**Makale Bilgisi / Article Information**

**Makale Türü / Article Types:** Araştırma Makalesi / Research Article
**Geliş Tarihi / Received:** 23 Mayıs 2020/ 23 May 202020
**Kabul Tarihi / Accepted:** 12 Haziran 2020 / 12 June 2020
**Yayın Tarihi / Published:** 25 Haziran 2020/ 25 June 2020
**Yayın Sezonu / Pub Date Season:** Haziran / June 2020
Cilt / Volume: 4 Sayı / Issue: 1 Sayfa / Pages: **123-160**

## Öz

Bu çalışma, sarf ilminin konularıyla ilgili kural dışı kullanım arz eden sebepleri (illet) anlama hususunu ele almaktadır. Doğrusu kural dışı kullanım, anlaşılması güç bir konudur. Buna rağmen mevzu sarf ilmi eserlerinde geniş yer tutmaktadır. Nitekim sarf ilmiyle ilgili konuların neredeyse tamamında, kural dışı lafızları içeren bir bahis bulunmaktadır. Buna göre Arapçada kural dışı kullanımla ilgili bir izahta bulunmadan "bu semai bir konudur" diyerek geçiştirmek, yeterli olmamaktadır. Çünkü (kural dışı olmaya sebebiyet veren) nedenlerin Arap dili kurallarıyla uyumlu olması kaçınılmazdır. Dolayısıyla bu çalışma, araştırmacının Arapça kelimelerindeki dilsel dönüşümleri izah etmede karşı karşıya kaldığı zorlukları kolaylaştırma hususunda mezkûr konuyu açıklığa kavuşturmayı amaçlamaktadır. Böylece, sarf âlimlerinin belirledikleri sınırlar çerçevesinde (Arapçadaki) kural dışı kullanımların arka planını oluşturan durumlar ortaya çıkmakta, onların konuyu nasıl yorumladıkları ve yapıları açıklığa kavuşmaktadır. Çünkü bilinmektedir ki, Arapçada kural ancak bir illetten dolayı terkedilmektedir. Bu nedenle dilcilerin söz konusu illetler konusunda önemli ölçüde çaba sarf ettiklerini görmekteyiz. Ayrıca onların mezkûr illetleri izah etmekle, şekilleri değişikliğe uğramış kelimeleri, arkasında gizli olan asli kurallara bağlamak için çaba harcadıklarını ve yine eksiksiz bir sarf ilmi yöntemiyle ilgili bakış açısına ulaşabilmek için gayret .sarf ettiklerini görmekteyiz



.**Anahtar Kelimeler:** Kural, İllet, İhlal, Nadir



## ملخَّص:

تتناول هذه الدراسة قضية مخالفة القياس في مباحث علم الصرف من خلال فهم طبيعة العلل التي كانت وراء تلك المخالفات، إذ ظاهرة ترك القياس ظاهرة غامضة لكنها واسعة الحضور في مصنَّفات علم الصرف، إذ يكاد لا يخلو باب من الأبواب الصرفية من ألفاظ خالفت القوانين القياسية. وأصبح السكوت عن تفسير هذه المظاهر لأنها سماعية غيرَ كافٍ. إذ لا بد من علل تنسجم مع إحكام النظام اللغوي العربي. وهذا ما ستحاول هذه الدراسة أن تلقي الضوء عليه وتُجلِّيه، في محاولة لتسهيل الصعوبات التي تواجه الدارس في تفسير الانحرافات اللغوية في اللغة العربية، وذلك من خلال تحديد العلل التي جعلها الصرفيون وراء ما وجدوه من مخالفات للاستعمالات القياسية وفسَّروها بها، وبيان طبيعتها، إذ لا يُترَك القياس إلا لعلَّة، لذا نجد أنَّ عنايتهم بهذه العلل بلغت مبلغًا لافتًا، فبكشفهم عن تلك العلل كانوا يسعون إلى ربط الصور المنحرفة بالأبنية القياسية الأصلية الكامنة وراءها، للوصول إلى نظرية لنظام صرفي متكامل.



**كلمات مفتاحية**: قياس، علَّة، عُدول، نادر.



## Abstract

This research deals with the issue of measurement violation in morphology Subjects, in an attempt to overcome the difficulties faced by the learner in explaining the linguistic aberrations in Arabic, by identifying the reasons That morphologists made beyond what they found about changes in the standard uses. According to that, they explained these reasons and clarified their nature, as it is not allowed to avoid the measurement unless there is a reason. Therefore, we find that their concentration on These reasons was remarkable. By revealing these causes, they were trying e to link the unfamiliar figures with the original standard structures underlying them to get to a .theory of an integrated morphological system



.**Key words**: measurement, reason, changes, rare

## مقدمة

موضوع هذه المقالة يدور حول فكرة الخروج على القياس في علم الصرف، فهو موضوع يدخل ضمن مع علمين، الأوَّل علم أصول النحو الذي يدرس الأدلَّة الأساسية من سماع وقياس وإجماع واستصحاب، وهذا العلم له الأثر الأكبر في ضبط التفكير اللغوي وتحديد قوانينه، فهو يمسُّ جانبًا مهمًّا من جوانب اللغة، فمعظم الخلاف بين العلماء كان بسبب كيفية تناول هذه الأدلَّة من سماع وقياس وغيرهما. والعلم الثاني هو علم الصرف الذي يُعدُّ المرقاة الأولى من سُلَّم الوصول إلى فهم هذه اللغة الشريفة وتذوقها، وهو ميزان العربية، وقوانين صياغة أبنيتها، وبه يُتَوصَّل إلى «أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنتُه، ثمَّ تعمل في البناء الذي بنيتَه ما يقتضيه القياس في كلامهم» (١).

فعلم الصرف قائم على القياس، إذ «يُؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلى من طريق التصريف، وذلك قولهم: إن المضارع من (فَعُلَ) لا يجيء إلى على (يَفعُلُ) بضمّ العين، ألا ترى أنَّك لو سمعتَ إنسانًا يقول: (كَرُم - يَكرَم) - بفتح الراء من المضارع - لقضيتَ بأنَّه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون: (يكرُم). أو لم تسمعهم»(٢). والقياس هو ثاني أهمّ الأدلَّة بعد السماع، والدراسات عنه كانت كثيرة، في حين أنَّ الدراسات في العلَّة التي كانت وراء ما جاء مخالفًا القياس النحوي كانت قليلة، وما كان منها خاصًّا بالقياس الصرفي فهو من النادر، وهذا كان أحد الأسباب التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع، إذ لم أقع على دراسات سابقة لهذا الموضوع، فهو يفتقر إلى بحث يستوعب هذه العلل، ويجمع ما تفرَّق منها في كلام الصرفيين، ويستوفي الكلام عليها. فنحن نجد دراسات تكلمت عن نماذج مخالفة القياس في علم الصرف دون التعرض للعلل، أوَّلها مقالة بعنوان:

١ الأستراباذي، رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزفزاف ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٨٢م): ١/٦-٧.

٢ ابن جنّي، أبو الفتح، المنصف، تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، (وزارة المعارف العمومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٥٤)، ٢/١.

(تحرير المشتقَّات من مزاعم الشذوذ) لمحمَّد بهجة الأثري، نُشِرت في مجلَّة مجمع اللغة العربية بدمشق في العدد التاسع والأربعين سنة (١٩٧٤)، اقتصر عمل المؤلِّف فيها على مبحثي اسم الفاعل والمفعول، مفسِّرًا ما جاء من مواد مخالفًا للقياس بأنَّها أصول قديمة أُهمِلت، فهي دراسة تغطِّي القليل جدًا من هذا الموضوع. كما نُشِر بحث عام (٢٠١٩) بعنوان: (مخالفة القياس في العربية، شعر الأعشى مثالًا) لمحمَّد شفيق البيطار، في سلسلة: (قضايا لغوية ١٨). تتطرَّق الباحث فيه إلى أمثلة مخالفة القياس الصرفي في مواضع يسيرة جدًّا، إذ كان كلامه مقتصرًا على مبحثين: مخالفة القياس اللغوي، ومخالفة القياس النحوي، دون التطرُّق إلى الحديث على العلل.

والسبب الآخر وراء هذا البحث أن التأصيل الصرفي مستقرٌّ على أنَّ ما جاء على القياس فلا يُسأل عنه، في حين أن ما خالفه يجب أن يكون هناك سبب وراءه، إذ العلماء مجمعون على أن القياس لا يُترَك إلى لعلَّة. ودراسة هذه العلل تحقِّق ما من شأنه أن يُسهِّل الصعوبات التي تواجه الدارسين في تفسير الانحرافات اللغوية في اللغة العربية، وربطها بالاستعمالات القياسية الأصول.

## معنى القياس في اللغة والاصطلاح:

### القياس في اللغة:

القياس في معاجم اللغة هو التقدير على مثالٍ سابق، تقول: «قست الشيء بغيره وعلى غيره، أقيس قياسًا فانقاس، إذا قدَّرته على مثاله»[٣]. وتقول، «قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره»[٤].

٣ الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح. أحمد عبد الغفور عطَّار، (دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة)، مادة (قيس).

٤ الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، تح. مصطفى أبو يعقوب، (مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، مادة (قيس).

## القياس في الاصطلاح:

مصطلح القياس قديم قدم النحو والصرف، فيطالعنا في حقبة مبكِّرة من تاريخ علوم العربية، إذ نُسِب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (-٧٣٥م) أنَّه أوَّل من استخدمه في الاستدلال(٥). واستقرَّ تعريفه عند أبي البركات الأنباري (-١١٨١م) بأنَّه: «إلحاق الفرع بالأصل بجامع»، أو «اعتبار الشيء بالشيء بجامع»(٦). وهذا الجامع هو إمَّا علَّة أو شبه أو طرد. وعلى ذلك يكون للقياس التصريفي ثلاث صور(٧):

**قياس العلة**: وهو أشهر أنواع القياس وأبسطه، فهو يقوم على علَّة حقيقية موجودة في الفرع كما هي في الأصل، من مثل إعلال الواو والياء بقبلهما ألفين إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما في فعل ثلاثي.

**قياس الشبه**. وفيه يكون حمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه، لا لعلَّة مستحكمة، من ذلك إعلال (حائش) رغم انتفاء علَّة الإعلال فيها، فهي لم تجر على فعلٍ مُعَلٍّ، وإنَّما كان إعلالها قياسًا على (قائل) ونحوها، وذلك للشبه الذي بينهما، فكلاهما على فاعل.

**قياس الطرد**: وهو الذي تكون فيه العلَّة في الفرع منتفية، إنَّما علق الحكم في الفرع للطرد، من ذلك حذف الهمزة في نحو: (أُكرِمُ)، إذ الأصل: (أُؤَكْرِم)، وذلك لاجتماع همزتين. أمَّا حذفها في نحو: (يُكرم، تُكرِم، نُكرِم) فهو قياس لطرد الباب، لا لعلَّة اجتماع الهزتين.

وهذا الجامع على اختلاف نوعه تدور معه الأحكام وجودًا وعدمًا، هذه هو الأصل في القياس، لكن حَوَت العربية ألفاظًا حملت شروطًا استحقَّت بها هيئة قياسيَّة صرفيَّة، إلَّا أنَّها جاءت مخالفة لما هو حقُّها، في حين أنَّ

٥ الجمحي، ابن سلَّام، طبقات فحول الشعراء، تح. محمود شاكر، (دار المدني، جدة)، ١: ١٤.
٦ الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، تح. سعيد الأفغاني، (المطبعة السورية، دمشق ١٩٥٧)، ٩٣.
٧ الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، ١٠٥-١١٢.

النحاة مجمعون على أنَّ ترك القياس على اختلاف أنواعه إنَّما هو لعلَّة، فبذلوا جهدًا كبيرًا في استنباط هذه العلل، ليجعلوا من الاستعمالات المعدول فيها عن القياس مرتبطة به ودائرة في فلكه، وسنحاول فيما يلي استيعاب أهمِّها والكلام عليه ضمن مجموعتين على اعتبار طبيعتهما، هما:

## المطلب الأوَّل: العلل الفاعلية:

**كثرة الاستعمال**: هي علَّة قائمة على وفرة الاستخدام، وكثرة الدوران على الألسنة، وهي ذات حضور وافر في مبحث العدول، وأثرها واضح، «فالعرب ممَّا يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»(٨)، لأنَّ «كثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره»(٩)، لذلك ألفينا العربي يخالف القياس فيما كثر في كلامه(١٠). وصرَّح ابن يعيش (-١٢٤٦م) بأثر هذه العلَّة بقوله: «ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير»(١١).

والمسائل التي جاءت فيها كثرة الاستعمال علَّة للعدول كثيرة جدًّا، من ذلك ما جاء في تعليل تصغير (إنسان) عند سيبويه (-٧٩٦م) إذ يقول: «وممَّا يُحقَّر على غير بناء مكبَّره المستعملِ في الكلام (إنسانٌ)، تقول: (أُنَيْسِيانٌ)، وفي (بَنون): (أُبَيْنُونَ)، كأنَّهم حقَّروا (إنْسِيان)، وكأنَّهم حقَّروا (**أَفعَلَ**) نحو: (أَعمى)، وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيَّاها في كلامهم، وهم مِمَّا يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن نظائره»(١٢). وكذلك كلامه على الوقف (لا أدري)، فيقول: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيءٌ، لأنها لا تذهب في

٨ سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨)، ٢: ١٩٦.

٩ السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح. عبد الإله نبهان وغازي مختار طليمات وإبراهيم عبد الله وأحمد الشريف، (مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٧)، ١: ٥٧٣.

١٠ فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمَّد القصَّاص، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة)، ٧٤٢. وأنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، (مكتبة نهضة مصر، القاهرة)، ٢٣٧.

١١ ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصَّل، تح. إميل بديع يعقوب، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١)، ٣: ١٣٠.

١٢ سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٨٦.

الوصل في حال، وذلك: (لا أقضي)، و(هو يَقضي)، و(يغزو) و(يرمي). إلَّا أنَّهم قالوا: (لا أدرْ)، في الوقف، لأنَّه كثر في كلامهم»(١٣).

من ذلك أيضًا ما ذكره المبرِّد (-٨٩٩م) في سبب حذف الياء من قولهم: (يا ابنَ أمَّ) و(يا ابنَ عمَّ)، إذ علَّل ذلك بأنَّهم «جعلوهما اسمًا واحدًا بمنزلة: (خمسةَ عشرَ)، وإنَّما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال»(١٤).

فنجد اعتبار كثرة الاستعمال عند النحاة في كثير ممَّا انتهت تفسيراتهم لمظاهر العدول عن القياس في المفردات، وهذه العدولات التي تنشط بفعل كثرة الاستعمال هي في الغالب سماعيَّة.

**الاستثقال**: هو التكلُّف الناتج عن طبيعة الأصوات المتجاورة وطريقة نظمها داخل اللفظ في الأصل، مع إمكانية «النطق به غير أنَّ فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطِّراحه»(١٥)، كالثقل الذي يكون في توالي الأمثال، إذ النطق بالصوت الواحد مرَّتين متتاليتين هو أمر على غاية من الاستثقال على ألسنة العرب(١٦)، «لأنَّه يثقل عليهم أنْ يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثمَّ يعودوا له»(١٧)، حتَّى إنَّ القدماء شبَّهوا نطق الأمثال المتوالية بمشي المقيَّد(١٨). وقد ورد عن العرب كلمات جرى فيها عدول القياس لتوالي الأمثال، كما في (دينار)، و(ديباج)، و(قيراط)، و(ديماس)(١٩)، إذ أصلها: (دِنَّار)(٢٠)، و(دِبَّاج)

١٣ سيبويه، الكتاب، ٤: ١٨٤.

١٤ المبرِّد، أبو العبَّاس، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، (لجنة إحياء التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩)، ٤: ٢٥١.

١٥ ابن جنّي، أبو الفتح الخصائص، تح. محمَّد عليّ النجَّار، (المكتبة العلميَّة، القاهرة)، ١: ٢٦٢.

١٦ النجَّار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، (دار البشير، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤)، ١١٢.

١٧ سيبويه، الكتاب، ٤: ٤١٧.

١٨ الرمَّاني، أبو الحسن، النكت في إعجاز القرآن، تح. محمَّد خلف الله أحمد ومحمَّد زغلول سلام، (دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦)، ٩٦.

١٩ الديماس: الكِنُّ والحَمَّام.

٢٠ ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، تح. فخر الدين قباوة، (مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦)، ٢٤٦.

([٢١])، و(قِرّاط)([٢٢])، و(دِمّاس)([٢٣]). «وكان الخليلُ (-٧٨٦م) يقول: (حَيَوان) ([٢٤]) قلبوا فيه الياءَ واوًا لئلَّا تجتمعَ ياءان استثقالًا للحرفَين من جنس واحد يلتقيان»([٢٥]).

والاستثقال نلمسه أيضًا في توالي الأضداد أيضًا، فتتابع الحروف المتضادَّة في الصفات يكلِّف اللسان اتِّخاذ أوضاع متباينة ليتحقَّق النطق الصحيح للصوت([٢٦])، وهذا أمر استثقلته العرب فعدلت عنه إلى بنية أخرى أخفَّ وأسهل، وذلك بتغيير أحد الصوتين ليصبح الصوتان متماثلين في الصفات، ومنه التغيير الورد في (يستتيع)، فهذا التغيير على عدم قياسيته إلَّا أنَّه أسهل من الصورة الأصليَّة: (يستطيع)، وما ذلك إلَّا لتضاد همس التاء انفتاحها واستعلائها مع جهر الطاء وإطباقها واستفالتها([٢٧]).

فنجد أن هناك ذوقًا وعرفًا لغويًّا عند العرب أصحاب السليقة جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضداد، فنراهم أبدلوا أحد المثلين أو المتضادَّين ومالوا به إلى مخرج الآخر، أو بعض صفاته([٢٨])، فالثقل والفرار منه يفسِّر كثيرًا من مظاهر الإبدال والإعلال والإدغام.

**اللهجات**: من الملاحظ عند دراسة ظاهرة مخالفة القياس أنَّ اختلاف اللهجات سبب في كثير من مظاهر الخروج عن القياس والعدول عنه، والتعليل به تقليل قديم، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء (-٦٩٠م) هذا

٢١ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ٢٤٥.

٢٢ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ٢٤٥.

٢٣ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ٢٤٩.

٢٤ والأصل: (حَيَيان).

٢٥ ابن السرَّاج، أبو بكر، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، (مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦)، ٣: ٣٨٥.

٢٦ النجَّار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ١١٢.

٢٧ قدُّور، أحمد محمَّد، مبادئ اللسانيات، (دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦)، ١٢٧-١٣٠.

٢٨ حسَّان، تمَّام، الأصول، (عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠)، ١٢٧، ١٣٥.

الطرز من التخريج. يقول ابن نوفل[٢٩](-٦٧٩): «سمعتُ أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سمَّيتَه عربية، أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب، وهم حجَّة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات»[٣٠]. وقريب من ذلك قول الخليل (-٧٨٦م): «كلُّ شي من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته علي، وما جاء تامًّا لم تُحدِث العرب فيه شيئًا فهم على القياس»[٣١].

وممَّا وجِّه بهذه العلَّة ما جاء عن بعض العرب في اشتقاق اسمي الزمان والمكان مخالفًا القياس، فالمطَّرد في اشتقاقهما من مصدر الثلاثي أن يكونا على (مَفعَل) إذا كان مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، لكن هذا القياس لم يلتزم به كل العرب، إذ «قالوا: (أتيتك عند مطلِع الشمس)، أي عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأمَّا أهل الحجاز فيفتحون»[٣٢].

ويرى أبو عثمان المازني (-٨٦١م) أنَّ ما جاء مصحَّحًا من أسماء المفعول الثلاثية يائيَّة العين هو ظاهرة لهجية، يقول: «وبنو تميم - فيما زعم علماؤنا - يُتمُّون (مفعولًا) من الياء، فيقولون: (مبيوع) و(معيوب) و(مسيور به)، فإذا كان من الواو لم يُتمُّوه، لا يقولون في (مَقُول): (مَقْوُول)، ولا في (مَصُوغ): (مَصوُوغ) البتة»[٣٣].

٢٩ هو عبد الملك بن نوفل بن مساحق المدني، روى عن أبيه وأبي عصام المزني، وذكره ابن حبَّان في الثقات. يُنظَر: العسقلاني، ابن حجر تهذيب التهذيب، تح. إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، (مؤسَّسة الرسالة، بيروت)، ٢: ٦٢٨.

٣٠ الزبيدي، أبو بكر محمَّد، طبقات النحويين واللغويين، تح. محمَّد أبو الفضل إبراهيم، (دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية)، ٣٩.

٣١ سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٩.

٣٢ سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٠.

٣٣ ابن جنّي، المنصف، ١: ٢٨٣.

وجعل الزمخشريَّ (-١١٤٣م) ما جاء من حذف للياء في طرف الكلمة من نحو: (لا أدرِ) جائزًا على لهجة قبيلة هذيل، يقول: «وحذف الياء والاجتزاء بالكسرة كثير في لغة هذيل»(٣٤).

ومن ذلك أمثلة كثيرة حوتها كتب اللغة، وتناثرت فيها، وتحتاج إلى استقصاء وملاحظة ومقابلة. فبدراسة اللهجات يمكن أن نفهم الكثير ممَّا يتَّصل بالقياس والخروج عنه.

**المشابهة**: وردت في العربية صور من ترك القياس كانت العلَّة وراءه وجود مشابهة بين الصورة التي عُدِل فيها عن القياس، وبين صورة أخرى قياسية، وقد أحسن ابن هشام (-١٣٥٩م) الكلام على هذه العلَّة في قاعدته: (قد يُعطى الشيءُ حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما)(٣٥).

وممَّا فسَّره النحاة بهذه العلَّة ما جاء من مخالفة للقياس في تصغير الاسم الخماسي المجرَّد، إذ القياس أن يُحذَف الحرف الأخير، بخلاف الرباعي المزيد فيه حرف، إذ يُحذَف هذا الزائد عند التصغير، لكن سُمِعَ (فُرَيْزِق) في تصغير (فَرَزْدَق) رغم أنَّه مصغَّر خماسي مجرَّد، فيقول سيبويه (-٧٩٦م): «وقد قال بعضهم: (فُرَيزِق) لأنَّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فلمَّا كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحبَّ إليه، إذ أشبهت حرف الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة»(٣٦).

ومن ذلك التعليل الذي جاء في تصغير (رجل)، إذا جاز أن يكون على (رُوَيجل) على خلاف القياس، فيُعلِّل الأستراباذي (-١٢٨٧م) هذا الخروج

٣٤ الزمخشري، أبو القاسم محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح. عادل عبد الموجود وعلي معوَّض، (مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ٣: ٢٣٦.

٣٥ ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. فخر الدين قباوة، (دار اللباب، إستنبول، الطبعة الثانية، ٢٠١٩)، ٨٤٥.

٣٦ سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٤٨.

بقوله: «وقالوا في تصغير (رَجُل): (رُوَيْجِل)، قيل: إن (رجلًا) جاء بمعنى (راجل)، قال([٣٧]):

**أما أقاتِلُ عن دِينِي على فَرَسي وَهَكَذا رَجُلًا إلَّا بِأَصحَاب**

أي: راجلاً، فـ(رُويجل) في الأصل تصغير (راجل) الذي جاء بمعناه (رجل)، فكأنَّه تصغير (رجل) بمعنى (راجل)، ثم استعمل في تصغير (رجل) مطلقًا»([٣٨]).

وكذلك ما ذهب إليه النحاة في تفسيرهم ما جاء من تصغير فعل التعجب في نحو: (ما أُمَيلَح)، يقول الأستراباذي (-١٢٨٧م) في ذلك: «وإنَّما جَرَّأهم عليه تجرُّدُه عن معنى الحدث والزمان اللذينِ هما من خواصِّ الأفعال، ومشابهتُهُ معنًى لأفعل التفضيل»([٣٩]).

وفسَّر ابن هشام (-١٣٥٩م) فتح العين في (يَذَرُ) - التي القياس فيها أن تكون مكسورة - بعلَّة المشابهة، بقوله: «فتحُوا في (يَذَر) حملًا على (يَدَع) لأنَّهما بِمعنًى. ولولا أنَّ الأصل في (يذر) الكسر لما حُذِفت الواو، كما لم تُحذَف في (يَوجَل)»([٤٠]).

ولعلَّ هذه العلَّة أوسع ممَّا ذكره ابن هشام (-١٣٥٩م)، فهناك صور عُدِل فيها عن القياس لعلَّة المشابهة، لم تشملها تقسيمات قاعدة ابن هشام،

٣٧ البيت من البسيط، وهو لحيّ بن وائل، قال هذا البيت عندما كان مع الخوارج في قتال السلطان. يُنظرَ: الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تح. محمَّد عبد القادر أحمد، (دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨١)، ١٤٨.

٣٨ الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تح. محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزفزاف ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢)، ١: ٢٧٨.

٣٩ الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٢٧٩.

٤٠ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٣١٤.

من ذلك أنَّ المصدر الذي بوزن (فَعْلال)، القياس فيه كسر الفاء، «وإنما فُتِح تشبيهًا بـ(التَفعال)»[٤١].

**الحمل على النقيض**: يُعدُّ الحمل على النقيض من العلل واسعة الاستعمال لدى النحاة في تفسير كثير من مظاهر مخالفة القياس في توجيهاتهم، يقول ابن جنّي (-١٠٠٢م): «والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره»[٤٢]، وبذلك علَّل جمع (جاهل) على (جُهَلاء)، إذ هي ضدُّ (حَليم) التي تُجمَع قياسًا على (حُلَماء)[٤٣].

ويُخرِّج أبو البركات الأنباري (-١١٨١م) إلحاق تاء التأنيث بالصفة (عَدُوَّة) على هذه العلَّة، فيقول: «لأنَّهم قد يحملون الشيء على ضدِّه كما يحملونه على نظيره، ألا ترى أنَّهم قالوا: (امرأة عدوَّة) كما قالوا: (صديقة)»[٤٤].

وإلى هذه العلَّة أرجع ابن عصفور (-١٢٧٠م) ورود الصفة المشبّهة من العطش على (فَعلان) رغم أنَّها لا تدلُّ على امتلاء، إذ قال: «لأنَّ النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدلُّ على الامتلاء والتعظيم نحو (رَيَّان)، ... ثمَّ قالوا: (عَطشان)، فزادوا الألف والنون فيه وإن لم يكن بابه ذلك، حملًا على نقيضه وهو (رَيَّان)»[٤٥]. وكذلك قالوا: (جَوعان) حملًا على نقيضه (شبعان).

٤١ الأشموني، أبو الحسن، منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٣٩)، ٤: ٩٨.

٤٢ ابن جنّي، الخصائص، ٢: ٢٩١.

٤٣ ابن جنّي، الخصائص، ١: ٣٨٣.

٤٤ الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، (المكتبة التجارية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٦١)، ٢: ٦٣٠.

٤٥ ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، شرح جمل الزجَّاجي، تح. صاحب أبو جناح، ١: ٣٢٨.

وكان رأي ابن النحَّاس (-١٢٩٨م) في التعليقة أنَّ عدم جواز تثنية كلمة (بَعض) كان من هذا الباب، يقول: «ولا يُثنَّى (بعض) ولا يُجمَع حملًا على (كل)، لأنَّه نقيضه، وحكم النقيض أن يجري على نقيضه»(٤٦).

وبالحمل على النقيض فسَّر النحاة عدم قلب الواو ألفًا في المصدر (مَوَتان)، يقول ركن الدين الأستراباذي (-١٣١٥م): «وصحَّ (المَوَتان) مع عدم حركة مسمَّاه؛ لأنَّه نقيض (الحَيَوان)، فحمل النقيض على النقيض، كما حمل النظير على النظير»(٤٧).

وأُنهي الكلام على هذه العلَّة بقول الفيروزآبادي: «(العَجَفُ) محرَّكةً: ذهاب السِّمَنِ، وهو (أَعْجَفُ)، وهي (عَجْفَاءُ)، ج: (عِجافٌ)، شاذٌّ، لأنَّ (أَفْعَلَ) و(فَعْلاءَ) لا يُجمَع على (فِعال)، لكنَّهم بَنَوهُ على (سِمانٍ)، لأَنَّهم قد يَبْنون الشيء على ضدِّه»(٤٨).

فعلَّة الحمل على النقيض علَّة لافتة إلى عبقرية العربي وحسن تصرفه في الكلام، تتيح للمتكلِّم سعة في التعبير والاستعمال.

**الاستغناء**: خرَّج العلماء كثير من مخالفات القياس على أنه من باب الاستغناء، من ذلك ما ذكره سيبويه (-٧٩٦م): «وأمَّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنَّهم يقولون: (يَدَعُ). ولا يقولون: (وَدَع)، استغنوا عنها بـ(تَرَكَ)»(٤٩). فلم تستعمل العرب ماضي (يدع) و(يذر) رغم رغم جوازه قياسًا، فلم يقولوا: (وَدَعَ) و(وَذَر)، واكتفوا باستعمال موافقهما في المعنى: (تَرك).

٤٦ ابن النحَّاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرَّب، تح. جميل عبد الله عويضة، (وزارة الثقافة، عمَّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ٣٧٦.

٤٧ الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمَّد، شرح شافية ابن الحاجب، تح. عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤)، ٢: ٧٦٨.

٤٨ الفيروزآبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، تح. محمَّد نعيم العرقسوسي وآخرين، (مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٩٨)، باب (عجف).

٤٩ سيبويه، الكتاب، ١: ٢٥.

كذلك رأى ابن جنّي (-١٠٠٢م) أنَّ الاستغناء علَّة أصيلة في نظام اللغة العربية، وأفرد له بابًا سمَّا: (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء)(٥٠). وممَّا أورده للاستشهاد على هذه العلَّة الجموع التي لم تكن مبنيَّة على مفرداتها، يقول في ذلك: «ومن ذلك استغناؤهم بـ(لمحة) عن (مَلمَحة)، وعليها كُسِّرَت (ملامح)، وبـ(شَبَه) عن (مَشبَه) وعليه جاء (مَشابَه)»(٥١).

كما صرَّح بذلك ابن مالك (-١٢٧٣م) إذ قال: «وربَّما أُستُغني عن (**مُفعِل**) بـ(**فاعل**) ونحوه، أو بـ(**مُفْعَل**)»(٥٢)، يريد بذلك الإشارة إلى نحو: (أيفع الغلام فهو يافِع). إذ القياس أن يكون اسم الفاعل على: (مُوفِع)، لكن تركوا هذا القياس استغناءً بـ(يافع).

**الاستصحاب**: وهو استحضار لما هو الأصل أو لحكم من أحكامه عند انتفاء الدليل الموجب للتغيير(٥٣). وهو أحد أدلَّة النحو الأربعة الأساسيَّة: (السماع والقياس والاستصحاب والإجماع). وقد يُخرَّج عليه بعض مظاهر العدول عن القياس.

من ذلك كلام ابن السرَّاج (-٩٢٨م) على ما ورد عن العرب مصحَّحًا، والقياس فيه أنْ يُعلَّ، بقوله: «منه ما شذَّ عن بابه وقياسه، ولم يشذَّ في استعمال العرب له، نحو: (استحوذ) فإنَّ بابه وقياسه أنْ يُعلَّ فيقال: (استحاذ) مثل (استقام) و(استعاذ) وجميعِ ما كان على هذا المثال، ولكنَّه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك»(٥٤).

ويوجِّه أبو البركات الأنباري (-١١٨١م) ما ورد عن العرب من قولهم (نَعِيمَ الرجلُ) بقوله: «فهذا ممَّا ينفرد بروايته أبو عليٍّ قطرب (-٨٢١م)، وهي

٥٠ ابن جنّي الخصائص، ١: ٢٦٦-٢٧١.

٥١ ابن جنّي، الخصائص، ١: ٢٦٧.

٥٢ ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد ومحمَّد المختون، (دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠)، ٣: ٧١.

٥٣ حسَّان، تمَّام، الأصول، ١٠٧.

٥٤ ابن السرَّاج، الأصول في النحو، ١: ٥٧.

رواية شاذَّة، ولئن صحَّت فليس فيها حجَّة، لأنَّ (نِعْم) أصله (نَعِمَ) على وزن (فَعِل) بكسر (العين)، فأشبع الكسرة فنشأت الياء ... فمن قال (نَعِمَ) بفتح (النون) وكسر (العين) أتى بها على الأصل»(٥٥). فالأنباري يسوّغ ورود (نَعِيْمَ) في (نِعْمَ) بأنَّه من استصحاب الأصل (نَعِمَ)، أُشبِعتْ فيه كسرة (العين) .

ويستصحب أبو البقاء العكبري (-١٢١٩م) الأصل في تخريج ما ورد فيه إبقاء حروف العلَّة في آخر الأفعال المضارعة المجزومة، «كقول الشاعر(٥٦):

**هجوتَ زبَّانَ ثمَّ جئتَ معتذرًا مِنْ هجوِ زبَّانَ لم تهجو ولم تدعِ**

فلم يحذف الواو. ومن الألف قول الآخر(٥٧):

**إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقِ**
**ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ**

وقال آخر(٥٨):

**وتضحكُ منّي شيخةٌ عَبْشَميَّةٌ كأنْ لم ترى قبلي أسيرًا يمانيا**

ومن الياء(٥٩):

**ألم يأتيكَ والأنباء تَنْمي بما لاقت لبونُ بني زياد**

---

٥٥ الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ١٢١.

٥٦ البيت من البسيط. وهو لأبي عمر زبَّان بن العلاء قاله بعد أن جاءه الفرزدق يعتذر إليه من أجل هجوٍ بلغه عنه. يُنظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح. إحسان عبَّاس، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ٣: ١٣١٧.

٥٧ البيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجَّاج. يُنظر: ابن العجَّاج، رؤبة، ديوان أراجيز رؤبة، تح. وليم بن الورد البروسي، (دار ابن قتيبة، الكويت)، ١٧٩.

٥٨ البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقَّاص الحارثي. يُنظر: الضبّي، المفضَّل، المفضَّليَّات، أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، (دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة)، ١٥٨.

٥٩ البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير. يُنظر: الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تح. إحسان عبَّاس وإبراهيم السعافين وبكر عبَّاس، (دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨)، ١٧: ١٤٣.

ووجه ذلك أنَّه أخرج الأفعال على الأصل، وجعل الجزم في الحركات المستحَقَّة في الأصل»(٦٠).

فتوجيه الخارج عن القياس باستصحاب عن الأصل عند النحاة ذو مكان معتبرة، وذلك يعود لسهولته وبساطته، وإلى توافق النحاة على أنَّ ما جاء على الأصل لا يُسأل عنه(٦١).

**الاستحسان**: هو مخالفة القياس لغير علَّة سوى استحسان العرب للصورة المعدول فيها عن القياس دون علَّة مستحكمة، كالذي نجده فيما نُسِبَ إلى الخليل (-٧٨٦م): «(الأحجار) جمع (الحَجَر). و(الحِجارة جمع (الحَجَر) أيضًا على غير قياس، ولكن يجوز الاستِحسان فِي العربيَّة»(٦٢). فهو توجيه مُعتَبر عند النحاة، حتى قال سيبويه (-٧٩٦م) عن هذه العلَّة: «فاستحسِنْ من هذا ما استحسن العربُ، وأجِزْه كما أجازته»(٦٣).

وكذا نجد في كلام ابن السرَّاج (-٩٢٨م) على ما جاء مسموعًا في كسر حرف المضارعة، فيقول: «وقَالوا: في حرفٍ شاذٍّ: (إحِبُّ) (يِحِبُّ)، شبَّهوه بـ(مِنْتِنٍ) ... وقالوا: (لَيْسَ)، ولم يقولوا: (لاسَ)، ولا يجوزُ في (أَجِيئُكَ) ما جازَ في (يِحِبُّ)، لأنَّ (يِحِبُّ) غُيِّرت عن أصلها وكان حقُّها (يُحِبُّ)، فلمَّا غُيِّرتْ استحسنوا التغييرَ»(٦٤).

٦٠ العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تح، غازي مختار طليمات وعبد الإله النبهان، (دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ٢: ١٠٨-١٠٩.

٦١ يُنظَر: الفرَّاء، أبو زكريَّا، معاني القرآن، تح. محمَّد عليّ النجَّار وأحمد يوسف نجاتي، (عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣)، ٢: ١٠٢، ٢٤٠. والمبرِّد، المقتضب، ١: ١٥٩، ٢١٩، ٢٦٨، ٢: ١١٢، ١٨٠، ٣: ١٥٣، ١٦٩، ٤: ١٢٨، ١٨٨، ٢٥٢. وابن السرَّاج، أبو بكر، الأصول في النحو، ١: ٤٢٦، ٢: ٤٢٨، ٣: ٢٧، ١٥٧.

٦٢ الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (دار الهلال، القاهرة)، ٣: ٧٣-٧٤، باب (حجر).

٦٣ سيبويه، الكتاب، ٢: ٦٩.

٦٤ ابن السرَّاج، أبو بكر، الأصول في النحو، ٣: ١٠٥.

وذهب ابن جنّي (-١٠٠٢م) هذا المذهب في تفسير قلب الواو ياءً في بعض المسموعات، إذ يقول: «ومن الاستحسان قولهم: (صبية) و(قِنية)[٦٥] و(عِذيُ) و(بِليُ سفر) و(ناقة عِلْيان) (ودَبَّة[٦٦]) مِهْيار). فهذا كلُّه استحسان لا عن استحكام علَّة. وذلك أنَّهم لم يعتدُّوا الساكن حائلًا بين الكسرة والواو لضعفه، وكلُّه من الواو»[٦٧]. وكذلك قوله: «ومن الاستحسان قولهم: (رجل غَدْيان وعَشْيان). وقياسه: (غَدْوان) و(عَشْوان) لأنَّهما من (غَدَوت) و(عَشَوت). أنشدنا أبو عليّ[٦٨]:

**بات ابنُ أسماءَ يعشوه ويصبَحُه من هَجْمة كأَشَاء النَّخْل دُرَّار**

ومثله أيضًا: (دامت السماء تديم ديمًا)، وهو من الواو، لاجتماع العرب طرًّا على (الدوام)»[٦٩].

وعلَّل قلب الياء ألفًا في الاسم المنسوب إلى (طيِّئ) بقوله: «قيل: (طائيّ)، وأصله: (طَيِّئِيّ) ك(طَيِّعِيّ)، ثم أُبدِلت الياء ألفًا استحسانًا استمرَّ، لا وجوباً عن قوَّة علَّة. ومثلُه من القلب قولهم في النسب إلى الحيرة: (حارِيُّ)، وقولهم في (يَيْئَس ويَيْبَس): (يَاءَس ويابَس)»[٧٠].

---

٦٥ القِنية: ما اكتُسِب من مال.

٦٦ الدبَّة: الكثيب من الرمل.

٦٧ ابن جنّي، الخصائص، تح١: ١٣٧.

٦٨ البيت من البسيط، وهو لقرط بن التوءم اليشكري، (يعشوه): يسقي اللبن بالعشي، والهاء تعود على فرس. (يصبح): يسقيه اللبن في الصباح، (الهجمة): الجماعة من الإبل ما بين الثلاثين والمئة. (أشاء النخل): صغار النخل. (درَّار): كثيرة الدر. ومعنى البيت أن ابن أسماء كان يسقي فرسه في العشيّ والصباح لبنًا من إبل طويلة كثيرة اللبن، وسقاية الفرس في الصباح والعشي أنفع له وتكسبه سرعةً في عدوه. يُنظَر: ابن السِّكّيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تح. أحمد شاكر وعبد السلام هارون، (دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة)، ١٢٨.

٦٩ ابن جنّي، الخصائص، ١: ١٤٣.

٧٠ ابن جنّي، أبو الفتح، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تح. حسن هنداوي، (دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧)، ٥٧.

ورأى الأستراباذي (-١٢٨٧م) أن حذف النون من (لدن) هو من باب الاستحسان، يقول في ذلك: «يستثنى أيضًا نون (لَدُن)، وحذفه شاذ، ووجهه مع الشذوذ أنَّه كان في معرض السقوط من دون التقاء الساكنين، نحو(٧١):

**مِنْ لدُ لَـحْيَيْهِ إلى مَنْحُورِهِ  يستوعِب البَوْعَيْنِ مِن جَرِيرِهِ**

... وما ذكرناه وجه استحسانه، وليس بعلَّة مُوجبة»(٧٢).

فالاستحسان علَّة ضعيفة، إذ هو آخر ما يذهب إليه النحوي في توجيه ما تُرِك فيه القياس، فلا يعتلُّ به ما كانت هناك علَّة أخرى.

**التوهُّم**: وهو اعتبار لصورة مقدَّرة للألفاظ مخالفة للصورة الحقيقية. من ذلك أنَّ القياس في (مُصيبة) أنْ تُجمَع على (مَصاوِب)، إذ حرف المدّ هو عين الكلمة وليس زائدًا، لكن العرب تركت هذا القياس وأبدلت الواو الأصلية همزةً فقالوا (مصائب)، لتوهُّمهم أنَّها زائدة. يقول سيبويه (-٧٩٦م): «فأمَّا قولهم: (مصائب) فإنه غلط منهم، وذلك أنَّهم توهَّموا أنَّ (مصيبة) (فَعيلة) وإنما هي (مُفعِلة)»(٧٣).

وكذلك كان رأي الفرَّاء (-٨٢٢م) في كلامه على (معايش)، إذ يقول: «لا تُهمَز لأنَّها - يعني الواحدة - (مفعِلة)، الياء من الفعل، فلذلك لم تُهمز، إنَّما يُهمَز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل: (مدينة ومدائن)، و(قبيلة وقبائل)، لِمَا كانت الياء لا يُعرَف لها أصل ثمَّ قارفتها(٧٤) ألف مجهولة أيضًا هُمِزت، ومثل (معايش) من الواو مِمَّا لا يُهمَز لو جمعت: (معونة) قلت: (معاون)، أو

٧١ البيتان من الرجز، وهما لغيلان بن حريث. والبوعان: مُثَنَّى بوع، وهو مصدر باع الشيء بوعًا إذا ذرعه بباعه. والجرير: الحبل. وفي هذا البيت يصف الشاعر فرسًا بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذي يُربَط به مقدار باعين. يُنظَر: السيرافي، أبو سعيد، شرح أبيات سيبويه، تح. محمَّد عليّ سلطاني، (دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠)، ٢: ٣٨٠.

٧٢ الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ٢: ٢٣٣-٢٣٤.

٧٣ سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٥٦.

٧٤ قارَفَ: خالَطَ.

(منارة) قلت: (مناور). وذلك أنَّ الواو ترجع إلى أصلها لسكون الألف قبلها. ورُبَّما هَمزت العرب هذا وشبهَه، يتوهَّمونَ أنها (**فعيلة**)»[٧٥].

وعلى التوَّهم وجَّه الفرَّاء (-٨٢٢م) أيضًا الخروج عن القياس في جمع (ليلة) على (الليالي)، فجاء في تاج العروس: «وقالَ الفرَّاء: (ليالٍ) على غيرِ قِياسٍ، توهَّمُوا واحِدَته (لَيْلاة)»[٧٦]. وبذلك خرَّج ابن جنّي (-٣٩٣) همز الواو في[٧٧]:

**لَحَبَّ المؤقدان إليَّ مؤسى وَجَعدةُ لو أضاءهما الوقودُ**

بقوله: «فهمَز الواو الساكنة، لأنَّه توهَّم الضمَّةَ قبلَها فيها»[٧٨].

فالتوهُّم معهود في اللغة العربية كما ذكر أبو حيَّان (-١٣٥٣م) في البحر المحيط[٧٩]، وهو تسويغ لما هو مقدَّر أن يكون لا ما هو كائن، ووعليه فهو ضرب من التأويل وَجَّه النحاة عليه كثيرًا من المظاهر الصرفية التي خرجت عن الأعمِّ الأغلب من سنن كلام العرب.

**الضرورة الشعرية**: ترك القياس للضرورة الشعرية من الأمور غير المختلف عليها في العربية، إذ يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره، وهناك الشيء الكثير من الشواهد التي يكون العدول فيها لضرورة عروضية، من ذلك ترك الإدغام الواجب، يقول سيبويه (-٧٩٦م): «واعلم أنَّ الشعراء إذا

٧٥ الفرَّاء، معاني القرآن، ١: ٣٧٣.

٧٦ الزبيدي، محمَّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح. مجموعة من المحققين، (وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٥)، مادَّة (ليل)، ٣٠: ٣٧٥.

٧٧ البيت من الوافر، وهو لجرير. ومعناه أنَّه لَمَّا أضاءت النار ابني الشاعر مؤسى وجعدة، ورآهما ذوي ضياء ونور صارا محبوبين إليَّ جدًّا. يُنظَر: جرير، ديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب، تح. نعمان محمَّد طه، (دار المعارف، الطبعة الثالثة)، ٢: ٢٨٨.

٧٨ ابن جنّي، المنصف، ١: ٣١١.

٧٩ الأندلسي، أبو حيَّان، البحر المحيط في التفسير، تح. مجموعة من المحققين، (دار الفكر، بيروت، ٢٠١٠)، ١: ١٢٦.

اضطُّروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجرَوه على الأصل، قال الشاعر، وهو قَعنَب بن أم صاحب(٨٠):

**مَهلًا أعاذلَ، قد جرَّبتِ من خُلُقي أنّي أجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا**

وقال(٨١):

**تَشْكُو الوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَلِ**

وهذا النحو في الشعر كثير»(٨٢).

ومن ذلك أيضًا أنَّ العرب في الشعر «يزيدون في آخر الاسم نونًا مشدَّدة، كقولهم في (القُطْنِ): (قُطْنُنٌّ) وهذا من أقبح الضرورة. وقال الراجز(٨٣):

**كأنَّ مَجرى دمعها المُسْتَنّ**
**قُطْنُنَّةٌ من أجود القُطْنُنّ**

ويُروى: القُطُنّ»(٨٤).

ويوجِّه أبو عليّ الفارسي (-٩٨٧م) ورود (السمائي) في الشعر جمعًا لـ(سماء) بأنَّه من ضرائر الشعر، إذ يقول: «من الردِّ إلى الأصل المرفوض في الشعر قول الشاعر(٨٥):

٨٠ البيت من البسيط.

٨١ البيت من الرجز المشطور، وهو للعجَّاج. الوجى: الجفا وذلك من طول السير، والأظلل: باطن خفّ البعير. يُنظر: العجَّاج، ديوان العجَّاج، صنعة عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح. عزَّة حسن، (دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥)، ١٨٠.

٨٢ سيبويه، الكتاب: ٣: ٥٣٥.

٨٣ البيتان من الرجز، وهما للعجَّاج. المستنّ: المضطرب. يُنظَر: العجَّاج، ديوان العجَّاج، ٢٠٥.

٨٤ السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر، تح. رمضان عبد التواب، (دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ٥١-٥٢.

٨٥ البيت من الطويل، وهو لأميَّة بن أبي الصلت. الضمير في (له) يعود على الله I، والضمير في (فوقه) يعود على (ما)، ويقصد بـ(سماء الإله) العرش. يُنظر: ابن أبي الصلت، أميَّة، ديوان أميَّة بن أبي الصلت، تح. عبد الحفيظ السطلي، 528.

**له ما رأتْ عينُ البصيرِ وفوقه سماءُ الإله فوق سبعِ سمائيا**

والقياس المطَّرد في هذا النحو : (سمايا) ، مثل : (ركايا) و(مطايا)»[٨٦].

ومنه همز الألف على غير قياس، كـ«قوهم: (شأَبَّة) و(دأَبَّة) ... وقال كُثَيِّر[٨٧]:

**ولِلأرضِ: أَمَّا سُودُها فَتَجَلَّتْ بَياضًا، وأَمَّا بِيضُها فادهأَمَّتِ**

يريد: فادهامَّت.

وقد كاد يتَّسع هذا عندهم. إلَّا أنَّه مع ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس. قال أبو العبَّاس[٨٨]: قلتُ لأبي عُثمان[٨٩]: أتقيسُ هذا النحوَ؟ قال: لا، ولا أقبله. بل ينقاس عندي ذلك في ضرورة الشعر»[٩٠]. وغير ذلك كثير.

## المطلب الثاني: العلل الغائية:

**التخفيف**: وهو ما يكون من تغيير جارٍ على أصل مستعمل، لا مهمل كما في الاستثقال، إلَّا أنَّ العرب عمدت إلى التخفيف فيه، فالعدول عن الأصل هنا ليس دفعًا لثقل، إنَّما هو زيادة في التخفيف، وهي علَّة راعاها العرب في نطقهم، فـ«الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمُّس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز

٨٦ الفارسي، أبو عليّ، المسائل العضديات، تح. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، (بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦)، ٤٥.

٨٧ البيت من الطويل، وهو في رثاء عبد العزيز بن مروان، إذ يعجبَ من إظهار حزنِها بالسواد وبالجَدْب الذي يُعبَّر عنه بالبياض. يُنظَر: كُثَيِّر عزَّة، ديوان كثيِّر عزَّة، تح. إحسان عباس، (دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١)، ٣٢٣.

٨٨ هو المبرِّد، محمَّد بن يزيد (-٢٨٥).

٨٩ هو المازني، بكر بن محمَّد (-٢٤٧).

٩٠ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ١٢٤-٢١٥. والجملة الأخير من كلام ابن عصفور وليست من كلام المازني.

المعاني وإيصالها إلى المتحدِّثين معه»[٩١]. ومسائل تخفيف الهمزة من أبرز ما جرى فيه العدول لهذه العلَّة، فـ«الهمزة لما كانت خارجة من أقصى الحلق، استحبَّت العرب تخفيفها»[٩٢]، ومن ذلك ما نجده في كلام سيبويه (-٧٩٦م) في باب «ما يسكن استخفافًا وهو في الأصل متحرك»[٩٣].

ومنه كذلك تسكين عين الأسماء الثلاثية المكسورة أو المضمومة، فـ«ما كان ثلاثيًا مضموم الثاني أو مكسوره، فلك فيه الإسكان تخفيفًا»[٩٤]. ومنه أيضًا الإعلالُ بقلب الواو ياءً في مثل: «قولهم: (صُيَّم) في (صُوَّم)، و(قُيَّم) في (قُوَّم)، و(قُيِّل) في (قُوِّل)، و(نُيَّم) في (نُوَّم). لمَّا كانت الياء أخفَّ عليهم وكانت بعد ضمَّة»[٩٥].

فطلب الخفَّة يُعدُّ مظهرًا من مظاهر تفسير وقوع الخروج على القياس في العربية، وهو مبنيٌّ على الذوق الاستعمالي للغة، والجنوح إلى الاقتصاد في النطق. وهو في أغلبه سماعيٌّ، نقف فيه عند ما خفَّفته العرب.

**أمن اللبس**: قد يكون مجيء العناصر اللغوية على ما هي عليه في القياس سبيلًا إلى اللبس عند المتلقِّي، فعندها قد تلجأ اللغة إلى العدول لإزالة ذلك الاشتباه بما هو غير المراد[٩٦]. ويذكر سيبويه (-٧٩٦م) على ذلك أمثلة، منها قوله: «وأمَّا (المسجِد) فإنَّه اسم للبيت، ولستَ تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت: (مسجَد)»[٩٧].

٩١ أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ١٦٥-١٦٦.

٩٢ ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح. عمر عمدان الكبيسي، (مكتبة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدَّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ١: ١٨٥.

٩٣ سيبويه، الكتاب، ٤: ١١٣.

٩٤ ابن جنّي، الخصائص، ٢: ٣٣٨.

٩٥ سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٦٢.

٩٦ حسَّان، تمَّام، الأصول، ١٣٠. وحتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، (دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ٢٩٩.

٩٧ سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٠.

كما يمكن ملاحظة هذه العلَّة في ظاهرة تعدُّد المصادر للفعل الواحد إذا تعدَّد معناه، يقول ابن قتيبة (-٨٨٩م): «وحَمَيْتُ المريضَ أَحمِيهِ (حِمْيَةً، وحِمْوَةً)، وحميتُ القومَ (حِمَايَة) أي: نصرتُهم ومنعتُ مِن ظُلْمهم»[٩٨]. ويذكر أيضًا: «ورأيتُ في المنام (رُؤْيا)، ورأيتُ في الفقه (رَأْيًا)، ورأيت الرجل (رُؤْيةً)»[٩٩]. وأورد من ذلك شيئًا كثيرًا جدًّا[١٠٠].

ومن هذا القبيل أيضًا أنَّ الأصل في النسب إلى المركَّب الإضافي أنْ يكون بحذف المضاف إليه والنسب إلى المضاف، «فالمنسوب إليه في الحقيقة هو المضاف»[١٠١]، غير أنَّه «إن خيف لبس حُذِف الصدر ونُسِب إلى العجز كقولهم: (منافيّ) و(أشهليّ) في المنسوب إلى (عبد مناف) و(عبد الأشهل)»[١٠٢].

ويرى الفارابي[١٠٣](-٩٦١م) أنَّ «كل ما كان على (فِعَّال) من الأسماء أُبدِل من أحد حرفي تضعيفه ياء، مثل: (دينار)، و(قيراط)، كراهية أنْ يلتبس بالمصادر، إلَّا أنْ يكون بالهاء، فيخرج على أصله، مثل: (دِنَّابة)[١٠٤]، و(صِنَّارة)، و(دِنَّامة)[١٠٥]، لأنَّه الآن أمن التباسه بالمصادر»[١٠٦].

---

٩٨ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تح. محمَّد الدالي، (مؤسَّسة الرسالة، بيروت)، ٣٣٦.

٩٩ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، ٣٣٩.

١٠٠ يُنظَر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، ٣٣٣-٣٤٣.

١٠١ الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ٢: ٧٥.

١٠٢ ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، تح. عبد المنعم أحمد هريدي، (دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢)، ٤: ١٩٥٤.

١٠٣ هو أبو إبراهيم، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي. أديب، غزير مادَّة العلم، وهو خال الجوهري صاحب الصحاح. له (ديوان الأدب) و(درر التيجان). توفي سنة (٣٥٠ه). يُنظَر: الزِّرِكلي، خير الدين، الأعلام: ١: ٢٩٣.

١٠٤ الدنابة: الرجل القصير.

١٠٥ الدنامة: الرجل القصير أيضًا.

١٠٦ الفارابي، أبو إسحاق، ديوان الأدب، تح. أحمد مختار عمر، (دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، ١: ٣٣٨-٣٣٩.

وممَّا عُدِل عن القياس احترازًا من الوقوع اللبس ما جاء في جمع كلمة (أرض)، فالأصل فيها ألَّا تُجمَع بالواو والنون، لكنَّهم جمعوها بهما وقالوا: (أرضون)، «وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع (أَرَضَة)(١٠٨)»(١٠٧).

فأمن اللبس من العلل الأصيلة في العربية، وعناية العربي بهذه العلَّة أمر مسلَّم به، فالكلام إنَّما وضع للفائدة، وصون هذه الغاية يسوِّغ الخروج عن الأصل.

**المبالغة**: قد يكون الخروج عن القياس بقصد المبالغة، فذكر سيبويه (-٧٩٦م) في زيادة ألف نون قبل ياءي النسب: «إنَّما أردتَ حيث قلتَ: (جمانيٌّ) الطويلَ الجمَّة(١٠٩)، وحيث قلت: (اللِّحياني) الطَّويلَ اللِّحية، فلمَّا لم تَعن ذلك أجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى»(١١٠).

وكان رأي ابن جني (-١٠٠٢م) أن جمود أفعال المدح والذم والتعجُّب إنما كان لغرض المبالغة، فيقول: «وهم إذا أرادوا شدَّة المبالغة في الكلمة فمِمَّا يُخرِجونها عن أصلها. ألا ترى أنَّ أصل الأفعال أن تتصرَّف، وقد منعوا (نِعْم) و(بِئس) و(حبَّذا) وفعل التعجُّب التصرُّفَ لما قصدوه، وهذا باب واسع»(١١١).

وذهب الرضيُّ الأستراباذي (-١٢٨٧م) إلى أنَّ ما عُدِلَ فيه عن قياس المصدر إلى (**تَفعال**) إنَّما كان لمعنى المبالغة والتوكيد، فيقول: «يعني أنَّك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على (**التَّفْعال**)، وهذا قول سيبويه، كـ(التَّهذار) في الهذر الكثير، و(التَّلْعاب) و(التَّرْداد)، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد. وقال الكوفيون: إنَّ (**التَّفْعال**) أصله (**التَّفْعيل**) الذي يفيد التكثير، قُلِبت ياؤه ألفًا فأصل (التَّكرار): (التَّكْرير)، ويُرَجَّح قول سيبويه بأنهم

١٠٧ الأرضة: دويبَّة تأكل الخشب والورق ونحوهما.

١٠٨ ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٨٣.

١٠٩ الجمة: مجتمع شعر الرأس.

١١٠ سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٨٠.

١١١ ابن جنّي، المنصف، ١: ٢٤١.

قالوا: (التَّلْعاب)، ولم يجئ (التَّلعيب)، ولهم أن يقولوا: إن ذلك ممَّا رفض أصله»([١١٢]).

فالمبالغة علَّة معنويَّة لمحها علماء الصرف في بعض مظاهر الخروج عن القياس في بعض الموادِّ اللغوية، ووظَّفوها لتسويغها.

**الإتباع**: هو تقريب صوت أو بناء من آخر يجاوره أو يناظره بهدف الاقتصاد في الجهد العضلي، ومحاولة الانسجام بين الحركات والأصوات([١١٣])، وقد عبَّر عنه النحاة بمصطلحات أخرى، نحو: المضارعة([١١٤]) والتقريب([١١٥]) والمشاكلة([١١٦]) والمجانسة([١١٧]) والمناسبة([١١٨]).

وقد جعل النحاة الإتباع علَّة لكثير من مسائل العدول عن القياس، نحو ما نراه في كلامهم على كسر فاء الأسماء التي على وزن (فَعِل)، من ذلك كلام ابن جنّي (-١٠٠٢م) إذ يقول: «وأمَّا قولهم: (رجل جِنِز، ومِحِك، ونِفِر) ونحوه، فإنَّما أصل بنائه على (فَعِل) ك(حَذِر). ولكنَّهم كسروا فاء الفعل إتباعًا، كما قالوا: (شِعير) و(بِعير) فكسروا الفاء لكسرة العين»([١١٩]).

١١٢ الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ١٦٧.

١١٣ أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية: ١٧٤. وعمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، (عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧)، ٣٧٨. والنجَّار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ١١٤.

١١٤ سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧٧.

١١٥ ابن جنّي، الخصائص، ١: ٣٢٠.

١١٦ الفارسي، أبو عليّ، الحجَّة للقرَّاء السبعة، تح. بدر الدين قهوجي وبشير حويجان، (دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤)، ١: ٢٠٧.

١١٧ الفارسي، أبو عليّ، الحجَّة للقرَّاء السبعة، ١: ٥٢، ٢٠٧. والعكبري، أبو البقاء، إعراب القراءات الشواذِّ، تح. محمَّد السيِّد أحمد عزُّوز، (عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦)، ١: ١٠٢، ٤١٦.

١١٨ العكبري، إعراب القراءات الشواذِّ: ٢: ٢٨٩.

١١٩ ابن جنّي، المنصف: ١: ١٩.

ومن تلك المسائل أيضًا ما جرى من قلب في بناء كلمةٍ لتشاكل بناءٍ كلمة أخرى وردتا معًا تركيب واحد لتحقيق والانسجام الصوتي والموسيقي، نحو قولهم: (حَيص بَيص) و(لا دريت ولا تليت). يقول ابن مالك (-١٢٧٣م): «معنى (وقعوا في حَيص بَيص): وقعوا في شدَّة ذات تقدُّم وتأخُّر، وهو من (حاص عن الشيء يحيص) إذا تأخَّر عنه خوفًا منه، و(باص يبوص بوصًا) إذا تقدَّم، فأُبدِلت واو (بَوص) ياءً لتشاكل (حَيصًا)، كما فعلوا بواو (تَلَوتَ) حين قيل: (لا دَرَيتَ ولا تَلَيتَ). وقد عكس من قال: (في حَوص وبَوص) فجاء بـ(بَوص) على أصله وأَبدل ياء (حَيص) واوًا وهذا من إتباع الأوَّل الثاني»([١٢٠]).

وممَّا خالف القياس للإتباع قولهم: «الغدايا والعشايا»([١٢١]). على أنَّ (غدايا) جمع (غَدْوة)، والقياس أن تجمع على (غدَوات). وكذلك مجيء مصدر (أَقامَ) على (إقام) في قوله تعالى([١٢٢]): )وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ(، والقياس (إقامة). فمن العلماء من ذهب إلى أنَّ حذف التاء كان للمشاكلة بين (إقام) و(إيتاء) في الآية الكريمة، يقول أبو حيَّان (-١٣٥٣م): «وإن كان الأكثر (الإقامة) بالتاء وهو المقيس في مصدر (**أفعلَ**) إذا اعتلَّت عينه. وحسَّن ذلك هنا أنَّه قابل (وَإِيتَاء)، وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله: )إِقَامَ الصَّلَاةِ( و)إِيتَاءَ الزَّكَاةِ(»([١٢٣]).

وأختم الحديث عن الإتباع بقول ابن يعيش (-١٢٤٦م): «والمشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم، ألَّا ترى أنَّهم قالوا: (أخذه ما قدُمَ وما حدُثَ) فضمُّوا فيهما، ولو انفرد لم يقولوا إلَّا: (حدَث) مفتوحًا. ومنه الحديث: (**ارجعن**

١٢٠ ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤١٧.

١٢١ ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح. عمر فاروق الطبَّاع، (مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ٢٣١.

١٢٢ الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

١٢٣ الأندلسي، أبو حيَّان، البحر المحيط في التفسير، ٧: ٤٥٣.

**مأزورات غير مأجورات**)[١٢٤]، والأصل: (موزورات)، فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتشاكل (مأجورات)، ولو انفرد لم يقلب»[١٢٥].

**الاختصار**: وهي سِمة واسعة الانتشار في اللغة العربية، حتَّى عدَّها ابن فارس (-٩٩٥م) سُنَّةً من سنن العرب. غير أنَّ ما خُرِّج من مخالفات للقياس بهذه العلَّة كان قليلًا، من ذلك ما ذكره ابن النَّحَّاس (-١٢٩٨م) في كلامه على تأنيث الاسم الجامد بالتاء إذا كان مؤنَّثًا حقيقيًّا، فيقول: «كان الأصل أن يوضع لكل مُؤَنَّث لفظ غير لفظ المذكَّر، كما قالوا: (عَير وأتان) و(جَدْي وعِناق) و(حَمَل ورَخِل) و(حِصان وحِجْر) إلى غير ذلك، لكنَّهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتَوا بعلامة فرَّقوا بها بين المذكَّر والمؤنَّث»[١٢٦]. ومقصد هذا العدول ووظيفته واضحة، فهو وإن كان مخالفًا للقياس، فهو أخصر على المتكلِّم وأقلُّ كلفةً، فقولك: (حمار وحمارة) أيسر من: (حمار وأتان).

**الإشباع**: وهو مطل حركة الحرف لتكون حرف مدٍّ. «ألا ترى أنَّ من متقدِّمي القوم من كان يسمِّي الضمَّة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكِّد ذلك عندك أنَّك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها. ومن ذلك قولك في إشباع حركات ضرب ونحوه: (ضُورِيبا)»[١٢٧] في الفعل (ضُرِبَ) المبني للمجهول.

١٢٤ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تح. محمَّد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢٠٠٩)، ١: ٥٠٢-٥٠٣، كتاب الجنائز، باب ما جاء في اتِّباع النساء الجنائز، حديث رقم: ١٥٧٨. والبيهقي، أبو بكر، السنن الكبرى، تح. محمَّد عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣)، ٧: ٥٢٠، كتاب الجنائز، باب ما ورد في نهي النساء عن اتبَّاع الجنائز، حديث رقم: ٧٢٨١.

١٢٥ ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٥: ٢٠٤.

١٢٦ ابن النَّحَّاس، التعليقة على المقرَّب، ٥٩٦.

١٢٧ ابن جنّي، الخصائص، ٢: ٢١٥.

وعلى الإشباع فسَّر أبو عليٍّ الفارِسي (-٩٨٧م) الألف في (يَنباع) التي جاءت في قول الشاعر(١٢٨):

**يَنْباع من ذِفْرَى غَضوبٍ جَسرةٍ زَيَّافةٍ مِثلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ**

فقال: «أراد (يَنبَعُ)»(١٢٩).

وعلى ذلك حمل ابن الخشَّاب (-١١٧١م) الألف بعد الهمزة في قولهم: (آنَ) في: (أنا). فيقول: «قولهم: (آنَ فعلتُ كذا)،... والأشبه إذا ثبتت هذه اللغة على قلَّتها وضعفها أن تكون الألف بعد الهمزة ناشئةً عن إشباع فتحتها»(١٣٠).

ومن الإشباع الواجب ما جاء في الفعل (استَكانَ)، إذ هو من (سكن) على زِنة (اِفتَعَل). يقول الأستراباذي (-١٢٨٧م): «الإشباع في (اسْتَكَانَ) لازمٌ»(١٣١). وبذلك جاء كلام الفيروزآبادي إذ يقول في بيان هذا الفعل: «و(اسْتكانَ): خَضَعَ وذَلَّ، (افْتَعَلَ)، من (المَسْكَنَة)، أُشبِعَت حركة عينه»(١٣٢).

وكذلك ما ذكره أبو حيَّان (-١٣٥٣م) عن قول العرب: (نَعِيم) في الفعل (نِعْمَ)، فيقول: «وأمَّا كونها سمع فيها (نَعِيمَ) فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه فخُرِّج على الإشباع»(١٣٣).

---

١٢٨ البيت من البسيط، وهو لعنترة. وينباع: الفاعل يعود على العرَق. والذفرى: العظم خلف الأذن. الزيافة: السريعة. والفنيق: الفحل من الإبل. المكدم: المكرَّم فلا يُركَب. فالمعنى: أن عرق ناقته يسيل من جهدها في السير. يُنظَر: ابن شدَّاد، عنترة، ديوان عنترة، تح. محمَّد سعيد مولوي، (المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣)، ٢٠٤.

١٢٩ ابن جنّي، الخصائص، ٣: ١٢١-١٢٢.

١٣٠ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٠.

١٣١ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٧٠.

١٣٢ ابن الخشَّاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تح. علي حيدر، (١٩٧٢)، ٣٢٩-٣٣٠.

١٣٣ الأندلسي، أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح. حسن هنداوي، (دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، ١٠: ٧٤.

**التوسُّع**: قد تعدل العرب في كلامها عن القياس لا لعلَّة مستحكمة، إنَّما هو توسُّع منهم وتفنُّن، من ذلك ما ذكره ابن جني (-١٠٠٢م) عن زيادة الألف طرفًا على الاسم الخماسي، يقول: «فأمَّا (قَبَعْثَرى)[١٣٤] فتنوين ألفه يدلُّ على أنَّها ليست للتأنيث، ألَّا ترى أنَّ مثل (حُبلى) و(سَكرى) لمَّا كانت ألفه للتأنيث لم تنوَّن على وجه. فإنْ قلت: أتقول: إنَّ ألفه للإلحاق؟ فالجواب: أنَّها ليست للإلحاق، لأنَّ بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيُلحَق به، ولكنَّها زيادة لغير التأنيث، بل لضرب من التوسُّع»[١٣٥].

وكذلك ما فسَّر به الخروج عن القياس في قلب الياء واوًا في (شَواريز)[١٣٦]، إذ يقول: «ويحتمل عندي قولهم (شَواريز) قولاً آخر على غير هذا المذهب الأوَّل، وهو أن يكون (شِيراز) (فِيعالًا)، والياء فيه غير مبدلة من راء، ولا واو بمنزلة (دِيماس)، وكان قياسه على هذا أن يقولوا في تكسيره (شَياريز) كـ(دَياميس)، ولكنَّهم أبدلوا من الياء واوًا لضرب من التوسُّع في اللغة، وذلك أنَّ الواو في هذا المثال المكسَّر أعمُّ تصرُّفًا من الياء، ألا ترى إلى كثرة (ضَوارب) و(قواتل) و(خواتم) و(طوابق) و(حَواطيم)[١٣٧] و(جَواريف)[١٣٨] و(سَوابيط)[١٣٩] و(حوانيت) و(دواليب)، وقلَّةِ (صَيارف) و(بَياطر)»[١٤٠].

وبذلك علَّل ابن عصفور (-١٢٧٠م) بعض صور القلب المكاني، إذ يقول: «فالمقلوب على قسمين: قسم قُلِب للضرورة، ... وقسم قُلِب توسُّعًا من غير ضرورة تدعو إليه، لكنَّه لم يطَّرد عليه فيُقاسَ. وذلك نحو قولهم:

١٣٤ القبعثرى: العظيم الشديد.

١٣٥ ابن جنّي، المنصف، ١: ٥١.

١٣٦ الشواريز: جمع (شيراز): اللبن الرائب المستخرَج ماؤه.

١٣٧ الحواطيم: جمع (حاطوم): السنة الشديدة.

١٣٨ الجواريف: جمع (جاروف): السيل يجرف ما مرَّ به.

١٣٩ السوابيط: جمع (ساباط): السقيفة بين حائطين تحتها ممرٌّ نافذ.

١٤٠ ابن جنّي، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، (دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٣)، ٢: ٧٤٩-٧٥٠.

(لاثٍ)[١٤١] و(شاكٍ)[١٤٢]، والأصل: (شائك) و(لائث)، لأنَّ (لائثًا) من (لاث - يلوث)، و(شائك) مأخوذ من شوكة السلاح»[١٤٣].

فالتوسُّع ظاهرة لغوية أسلوبية عالجها العلماء معالجة وصفية من خلال تفسيرهم مخالفات القياس في النصوص اللغوية السماعيَّة المحتجِّ بها.

**الحفاظ على لفظ الأمثال**: حرص العربي على أنْ يستعمل المَثَل وما جرى مجراه باللفظ الذي أُنشِئ عليه، وإنْ كان فيه خروج عن القياس الصرفي، فـ«جميع الأمثال إنَّما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت»[١٤٤]. وهذا معنى قولهم: «الأمثال لا تُغيَّر»[١٤٥]، فيقال للرجل: «الصيفَ ضيَّعتِ اللبن»[١٤٦] و«أَطِرِّي فإنَّكِ ناعلةٌ»[١٤٧] بالتأنيث[١٤٨]، ويقال للمرأة: «أخوكَ من صدقكَ النصيحة»[١٤٩] و«غثُّكَ خيرٌ من سمين غيركَ»[١٥٠] بالتذكير، والقياس المطابقة.

وكذلك تقول: «أتيَسُ من تُيُوس البيَّاع»[١٥١] باشتقاق اسم التفضيل من الاسم الجامد. أو اشتقاقه من مصدر الفعل المبني للمجهول أو مصدر فوق

---

١٤١ نباتُ لاثٍ: التَفَّ بعضُه ببعض.

١٤٢ رجلٌ شاكٍ: حديد السلاح.

١٤٣ ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ٣٩١.

١٤٤ ابن السرَّاج الأصول في النحو: ١: ١١٥.

١٤٥ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٢: ٢٧، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١: ١٩٠، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٢: ٤١٧، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١١٧، والسيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، ١: ١٩٤.

١٤٦ يُضرَب لمن يطلب شيئًا قد فوَّته على نفسه. يُنظَر: الميداني، أبو الفضل، مجمع الأمثال، تح. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، (مطبعة السنَّة المحمَّدية، القاهرة، ١٩٥٥)، ٢: ٦٨، برقم: ٢٧٢٥.

١٤٧ يُضرَب لمن يُؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. يُنظَر: الميداني، مجمع الأمثال، ١: ٤٣٠، برقم: ٢٢٦٦.

١٤٨ المبرِّد، المقتضب، ٢: ١٤٣.

١٤٩ الميداني، مجمع الأمثال، ١: ٢٣، برقم: ٦٨.

١٥٠ الميداني، مجمع الأمثال، ٢: ٥٨، برقم: ٢٦٧٢.

١٥١ البيَّاع هو ابن عبد ياليل بن ناشب بن غِيَرة بن سعد بن ليث بن بكر. يُنظَر: الميداني، مجمع الأمثال، ١: ١٤٩.

الثلاثي كما في قول العرب: «أَشغلُ من ذات النِّحْيَين»(١٥٢)، وقولهم: «أَحوَلُ من ذِئب»(١٥٣)، إذ اسما التفضيل السابقان مشتقَّان من مصدر (شُغِل) و(اِحتال).

ومن الخروج عن القياس ما جاء من التقاء للساكنين في قولهم: «اِلتقَتْ حَلَقَتا البِطان»(١٥٤). فألف المثنَّى تثبت في اللفظ رغم أنَّها متلوَّة بساكن، والقياس حذفها لمنع التقاء الساكنين. وما ساغ واحد من الخروجات السابقة عن القياس إلَّا «لأنَّه جرى مثلًا، والأمثال لا تغيَّر»(١٥٥)، والتزام القياس فيه ضرب من التغيير. فالعلَّة وراء هذه العدولات هي صيانة ألفاظ الأمثال من أدنى تغيير.

**تجنُّب التقاء الساكنين**: كانت هذه العلَّة إحدى العلل التي وجَّه بها النحاة ما جاء من همز للألف المتلوَّة بحرف مضعَّف، فذكروا أنَّه «إذا كان أوَّل الساكنين ألفًا والثاني مدغمًا قُلبت الألف همزة مفتوحة، نحو: (دَأَبَّة) و(شَأَبَّة) و(جَأَنَّ). في (دَابَّة وشَابَّة وجَانَّ)، مبالغة في الهرب من التقاء الساكنين»(١٥٦).

وعلى هذه العلَّة خرَّج أبو حيَّان الأندلسي (-١٣٥٣م) همز الألف في (هذان) و(اللذان)، فيقول: «وقرأ بعضهم: (هاذَأَنِّ) و(اللَّذَأَنِّ) بالهمز وتشديد النون، فرارًا من التقاء الساكنين»(١٥٧).

وذهب ابن هشام (-١٣٥٩م) إلى أنَّ ما جرى من حذفٍ للتنوين إذا تبعه ساكن، هو من كراهة اجتماع ساكنين، رغم أنَّ القياس هو التحريك بالكسر، فيقول: «ويُحذَف لالتقاء الساكنين قليلًا كقوله(١٥٨):

١٥٢ النِّحْي: زِقُّ السَّمْن. يُنظَر: الميداني، مجمع الأمثال، ١: ٣٧٦-٣٧٦.

١٥٣ الميداني، مجمع الأمثال، ١: ٢٢٨.

١٥٤ البطان: هو الحِزام الذي يُجعَل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشَّدُّ غايتَه. يُنظَر: الميداني، مجمع الأمثال، ٢: ١٨٦.

١٥٥ ابن يعيش، شرح المفصَّل، ٢: ٢٧.

١٥٦ الأستراباذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٥١١.

١٥٧ الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح. رجب عثمان محمَّد، (مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)، ٢: ٩٧٥.

١٥٨ البيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي. يُنظَر: الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبو الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تح. محمد حسن آل ياسين، (دار الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨)، ٥٤.

**فَأَلْفَيْتُه غير مُستعتِبٍ ولا ذَاكرَ اللهَ إلَّا قليلا**

... وَقُرِئَ: )قُلْ: هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ((١٥٩)، )وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ((١٦٠) بترك تَنْوِين (أَحَد) و(سابِق) وَنصب (النَّهَار)»(١٦١).

**تجنُّب كثرة التغيير**: وردت هذه العلَّة في كلام أبي سعيد السيرافي (-٩٧٨م) على ألفاظٍ خالفت القياس في التخلُّص من التقاء الساكنين، فنحو: (أينَ) و(كيفَ) هي من الأسماء المبنيَّة، وأصل الوضع في هذه الأسماء أن تكون مبنيَّة على السكون، فالأصل: (أيْنْ) و(كَيْفْ)، لكن التخلُّص من التقاء الساكنين هنا خولف القياس، فحُرِّك هنا الساكن الثاني لا الأوَّل، فيقول: «والذي منع الأوَّل في (أين) من التحريك هو أنَّا لو كسرنا الياء كانت الكسرة فيها مستثقلة، ولو فتحناها فقلنا: (أَيَنْ) وجب أن نقلبها ألفًا، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف، كقولنا: (باع) و(جاد،) ولو قلبناها ألفًا وجب تحريك النون أو حذف الأوَّل، فكان يلزم فيه تغيير بعد تغيير، فتجنبوا ذلك»(١٦٢).

ونرى هذه العلَّة أيضًا في تفسير العلماء عدم حذف حرف المدِّ في (**فَعيلة**) و(**فُعَيلة**) عند النسب، إذا كانت العين حرف علَّة، فذكروا أنَّه «إذا كانت العين من (**فَعِيلة**) أو (**فُعَيلة**) معتلة كـ(طويلة) و(رُوَيثة) ... فإنَّك تُتمَّها في النسب بترك حذف ياءيهما لما يلزم من كثرة التغيير، فإنَّك إذا حذفت الياء من (طويلة) مثلًا لزم قلب الواو ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير»(١٦٣).

١٥٩ الآيتان ١-٢ من سورة الإخلاص. وهي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وأبي عمرو في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، وعبيد، وهارون عنه، وعبد الوارث، وعمر، وعثمان، والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر. يُنظَر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، (دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ١٠: ٦٣٦-٦٣٧.

١٦٠ الآية ٤٠ من سورة يس. وهي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي. يُنظَر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ٧: ٤٨٨.

١٦١ ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٧٩٩-٨٠٠.

١٦٢ السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد مهدلي وعلي سيِّد علي، (دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)، ١: ٥٤.

١٦٣ ابن قيّم الجوزيَّة، إبراهيم بن محمَّد، إرشاد السالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك، تح.: محمد السهلي، (دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ٢: ٩٤٨.

## الخاتمة

وبعد هذه الجولة مع آراء العلماء في تسويغ ما جاء مخالفًا للقياس يتبيَّن لها مدى اهتمام علماء اللغة بالعلة، وندرك مقدار الإسهامات التي قدَّموها في سبيل عقلنة الفكر التأصيلي اللغوي وإكسابه ضوابط تعليلية، إذ التفكير العقلي بطبيعته يهدف إلى البحث عن الأسباب لكونها من الوسائل المنهجية التي يتم من خلالها الربط بين النص والفكر التأصيلي، وبين الموجود بالفعل والموجود بالقوة. فالجانب التنظيري في التراث اللغوي قائم على فلسفة الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي من حيث التطور والتغيير وتأويل مخالفة القياس. فالعلماء قد رفعوا النظرية اللغوية - باعتمادهم على المنهج التعليلي - إلى منزلة رفيعة، فالعلة هي محور التفكير في نظام بناء الكلمة والقياس، الذي هو عماد علم الصرف، ومن ثمَّة فإن فهم علل الصرف لا يكون إلا بتمثل حقائقه وأحكامه والغاية التي قصد إليها، وبهذا الصدد جهد النحاة في توجيه ما وقع خارج نطاق القياس من خلال العلل، مؤكِّدين أنها تبلور القصد المنطقي لعلماء اللغة، وتجلِّيه واضحًا، فالعلَّة عندهم هي الجوهر الحقيقي للتفكير اللغوي. وندرك أيضًا أنَّ البحث عن العلَّة كان من دوافعه الواقع اللغوي وما كان فيه من خلل في التركيبة اللغوية العربية في سبيل تقديم اقتراحات تشكل حلولًا لظاهرة الخروج على القياس للوصول إلى نظرية صرفية شاملة.

هذا وقد حاولت هذه المقالة أن تبرز تلك الجهود في استنباط العلل للربط بين الأصول القياسية والاستعمالات الشاذة. وذلك من خلال عرض لأشهر العلل التي ذكروها في محاولتهم تفسير مظاهر ترك القياس والخروج عليه في العربية. التي كانت على طبيعتين، الأولى جعلها العلماء أسبابًا للمخالفات، والثانية كانت غايات توخَّاها العربي عندما عدل عن القياس. وقد كان أكثر ما يدور على ألسنة العلماء عند تناولهم تفسير هذه الظواهر هو كثرة الاستعمال إذا كان العدول جنوحًا نحو الحذف والتخفيف، واللهجات إذا كان العدول مائلًا إلى الثقل. وكان أكثر عللهم منصبًّا على نواح لفظية أو

موسيقية، أما الجانب المعنوي فكان ضئيل الحضور في تفسير العدول عن القياس. كلُّ ذلك ليعقدوا صلات تربط الانحرافات في اللغة العربية بالبنيات الأصل القياسيَّة، وتبقيها في فلكها، لكنها تبقى علل قاصرة، وقف فيها النحاة عند ما ورد عن العرب خارجًا على القياس ومعلولاً بها، ولم يتجاوزوه، وكل ذلك في سبيل تأكيد ما قرَّره النحاة من أنَّه لا يُترَك القياس إلَّا لعلَّة.

وأسأل الله عزَّ وجلَّ التوفيق والسداد والتأييد، راجيًا منه أن يكتب لعملي هذا النفع والقبول، فما كان منه صوابًا فمن الله وحده، وما كان على غير ذلك فمن نفسي، والحمد لله أولًا وأخرًا.

**المصادر والمراجع.**


الأستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تح. محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزفزاف ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤ أجزاء، ١٩٨٢.

الأستراباذي، ركن الدين حسن بن محمَّد، شرح شافية ابن الحاجب، تح. عبد المقصود محمَّد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، جزءان، ٢٠٠٤.

الأشموني، أبو الحسن، منهج السالك إلى ألفيَّة ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الثانية، ٣ أجزاء، ١٩٣٩.

الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تح. إحسان عبَّاس وإبراهيم السعافين وبكر عبَّاس، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٥ جزءًا، ٢٠٠٨.

الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، الطبعة الرابعة، جزءان، ١٩٦١.

الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، المطبعة السورية، دمشق، جزء واحد، ١٩٥٧.

الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح. رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٥ أجزاء، ١٩٩٨.

الأندلسي، أبو حيَّان، البحر المحيط في التفسير، تح. مجموعة من المحققين، دار الفكر، بيروت، ١١جزءًا، ٢٠١٠.

الأندلسي، أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٢ جزءًا، ٢٠٠٠.

الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تح. محمَّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، جزء واحد، ١٩٨١.

أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، جزء واحد.

البيهقي، أبو بكر، السنن الكبرى، تح. محمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١١ جزءًا، ٢٠٠٣.

الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، تحقيق مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسنى، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، جزء واحد، ٢٠٠٦.

جرير، ديوان جرير بشرح محمَّد بن حبيب، تح. نعمان محمَّد طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ٣ أجزاء.

الجمحي، ابن سلَّام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، جزءان.

ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تح. محمّد عليّ النجّار، المكتبة العلميّة، القاهرة، ٣ أجزاء.

ابن جنّي، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، تح. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، جزءان، ١٩٩٣.

ابن جنّي، أبو الفتح، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تح. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، جزء واحد، ١٩٨٧.

ابن جنّي، أبو الفتح، المنصف، تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٣ أجزاء، ١٩٥٤.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح. أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ٧ أجزاء، ١٩٨٤.

وحتحات، أمان الدين، الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو، دار القلم العربي، حلب، الطبعة الأولى، جزء واحد، ٢٠٠٦.

حسّان، تمّام، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، جزء واحد، ٢٠٠٠.

الحموي، ياقوت، معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٧ أجزاء، ١٩٩٣.

الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١١ جزءًا، ٢٠٠٢.

ابن الخشّاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تح. علي حيدر، جزء واحد، ١٩٧٢.

الرمّاني، أبو الحسن، النكت في إعجاز القرآن، تح. محمّد خلف الله أحمد ومحمّد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، جزء واحد، ١٩٧٦.

الدؤلي، أبو الأسود، ديوان أبو الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تح. محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، جزء واحد، ١٩٩٨.

الزبيدي، أبو بكر محمّد، طبقات النحويين واللغويين، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، جزء واحد.

الزبيدي، محمّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح. مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد، الكويت، ٤٠ جزءًا، ١٩٦٥.

الزِّركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٨ أجزاء، ٢٠٠٢.

الزمخشري، أبو القاسم محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح. عادل عبد الموجود وعلي معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٦ أجزاء، ١٩٩٨.

ابن السرّاج، أبو بكر، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ٣ أجزاء، ١٩٩٦.

ابن السّكّيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تح. أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، جزء واحد.

سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٥ أجزاء، ١٩٨٨.

السيرافي، أبو سعيد، شرح أبيات سيبويه، تح. محمّد عليّ سلطاني، دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، جزءان، ٢٠١٠.

السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تح. أحمد مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٥ أجزاء، ٢٠٠٥.

السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر، تح. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، جزء واحد، ١٩٨٥.

السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان وغازي مختار طليمات وإبراهيم عبد الله وأحمد الشريف، مجمع اللغة العربية، دمشق، ٤ أجزاء، ١٩٨٧.

ابن شدّاد، عنترة، ديوان عنترة، تح. محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، جزء واحد، ١٩٨٣.

ابن أبي الصلت، أميَّة، ديوان أميَّة بن أبي الصلت، تح. عبد الحفيظ السطلي، جزء واحد.

الضبّي، المفضَّل، المفضَّليَّات، أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة، جزء واحد.

العجّاج، ديوان العجّاج، صنعة عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح. عزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، جزء واحد، ١٩٩٥.

ابن العجّاج، رؤبة، ديوان أراجيز رؤبة، تح. وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، جزء واحد.

العسقلاني، ابن حجر تهذيب التهذيب، تح. إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ٤ أجزاء.

ابن عصفور، عليّ بن مؤمن، شرح جمل الزجّاجي، تح. صاحب أبو جناح، جزءان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، تح. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، جزء واحد، ١٩٩٦.

والعكبري، أبو البقاء، إعراب القراءات الشواذّ، تح. محمَّد السيّد أحمد عزُّوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، جزءان، ١٩٩٦.

العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تح، غازي مختار طليمات وعبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، جزءان، ١٩٩٥.

الفارابي، أبو إسحاق، ديوان الأدب، تح. أحمد مختار عمر، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٣ أجزاء، ٢٠٠٣.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، جزء واحد، ١٩٩٣.

الفارسي، أبو عليٍّ، الحجَّة للقرَّاء السبعة، تح. بدر الدين قهوجي وبشير حويجان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ٧ أجزاء، ١٩٨٤.

الفارسي، أبو عليٍّ، المسائل العضديات، تح. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، جزء واحد، ١٩٨٦.

الفرَّاء، أبو زكريَّا، معاني القرآن، تح. محمَّد عليّ النجَّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ٣ أجزاء، ١٩٨٣.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهلال، القاهرة، ٨ أجزاء.

فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمَّد القصَّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، جزء واحد.

الفيروزآبادي، مجد الدين، القاموس المحيط، تح. محمَّد نعيم العرقسوسي وآخرين، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، جزء واحد، ١٩٩٨.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تح. محمَّد الدالي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، جزء واحد.

قدُّور، أحمد محمَّد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، جزء واحد، ١٩٩٦.

كُثيِّر عزَّة، ديوان كثيِّر عزَّة، تح. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، جزء واحد، ١٩٧١.

ابن قيِّم الجوزيَّة، إبراهيم بن محمَّد، إرشاد السالك إلى حل ألفيَّة ابن مالك، تح.: محمد السهلي، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، جزءان، ٢٠٠٢.

ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تح. عبد الرحمن السيد ومحمَّ المختون، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٤ أجزاء، ١٩٩٠.

ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ٤ أجزاء، ١٩٨٢.

ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تح. محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، جزءان، ٢٠٠٩.

المبرِّد، أبو العبَّاس، المقتضب، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ٤ أجزاء، ١٩٧٩.

ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح. عمر عمدان الكبيسي، مكتبة الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدَّة، الطبعة الأولى، ٣ أجزاء، ١٩٩٣.

الميداني، أبو الفضل، مجمع الأمثال، تح. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنَّة المحمَّدية، القاهرة، جزءان، 1955.

النجَّار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمَّان، الطبعة الأولى، جزء واحد، 1994.

ابن النحَّاس، بهاء الدين محمد بن إبراهيم، التعليقة على المقرَّب، تح. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمَّان، الطبعة الأولى، جزء واحد، 2004.

ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. فخر الدين قباوة، دار اللباب، إستنبول، الطبعة الثانية، جزء واحد، 2019.

ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصَّل، تح. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 6 أجزاء، 2001.